دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: الإرهاب وداعشيته المعمارية: أي تدفق للحياة في المشهد العمراني اليوم؟
المصدر: مجلة مسارات
الناشر: مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات
المؤلف الرئيسي: مسعودي، عبير
المجلد/العدد: ع16
محكمة: نعم
التاريخ الميلادي: 2018
الشهر: خريف
الصفحات: 171 - 190
رقم MD: 1007100
نوع المحتوى: بحوث ومقالات
اللغة: Arabic
قواعد المعلومات: HumanIndex
مواضيع: الإرهاب، الفضاء العربي، الحراك الثوري، التراث الثقافي
رابط: http://search.mandumah.com/Record/1007100

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الإرهاب وداعشيته المعمارية:

أي تدفق للحياة في المشهد العمراني اليوم؟

د.عبير مسعودي (*)
messaoudi_abir@yahoo.fr

ملخّص

يهدف المقال إلى إبراز تأثّر العمارة -كباقي الفنون بالمعتقدات والتصوّرات والإيديولوجيات- السائدة انطلاقا من فرضية تعتبر العمارة ولغتها حدثين غير حياديين، بل مرتبطان بسياقات ورؤى ومواقف مستندة إلى العلاقة الجدلية بين الفضاء بأبعاده الفيزيقيّة الماديّة والإنسان بأحاسيسه وممارساته الفطريّة والمكتسبة. ويعتمد البحث في هذا السياق على حدث الحراك الثوري في البلدان العربيّة، وتعامل بعض القوى الفاعلة فيها مع العمارة وتعبيراتها العنيفة والتدميرية تجاه الفنون عموما والفنّ المعماري خصوصا. كلّ ذلك ضمن مشروع فوضى خلّاقة تصبح العمارة معها عبثا، من خلال إفراغها من مضامينها الحضاريّة ودلالاتها الرمزيّة وتعبيراتها الفنيّة لتتحوّل إلى عدم أونتاج خال من أي قيمة فكرية وحضاريّة منغلق ومشوّه.

كلمات مفاتيح:

إرهاب- تكفير-تفكيك- داعشية- عمارة- مشهد- فضاء- تدمير- موروث- تراث

(*) ـ دكتورة باحثة - وحدة البحث « مدن، تهيئة ،تنمية» ،المدرسة الوطنية للهندسة المعمارية والتعمير، جامعة قرطاج، تونس ،

مقدمة

لقد تولّد الفضاء العربي في ظلّ تفاعلاته الحضاريّة الّتي أنتجت قيمة روحية على حبكة مكنونها المعماري المختلف، وفي إطار مخرجات التفاعل مع الحاضر والموروث، باعتبارها موضوعات غير محدّدة لدراسة الصّلة المنسوجة بين النّاس والمدينة. فالتّراث المعماريّ ليس ظاهرة جماليّة لا تتكلّم، وإنّما تتحوّل -بمجرّد مقولاتها المحلّية الواقعيّة- إلى موضوعات تتوضع داخلها كشاهد على تجربة، وعلى تصوّر نظريّ ما. وبمعنى الموضوع، صارت مسألة الحفاظ على التراث توحي بمفهوم استباقي يناقض « **فعل الحركة**»، ويحيل إلى بعض التوقّف عن الابتكار المعماري.

وفي هذا الجانب الدّغمائي، صار تطوير التّراث اعتباريّا إلى حدّ ما في المدن الجديدة كونه يضمن بسلاسة التّواصل والاستمراريّة مع الظروف الحالية للمدن، ويتحوّل بدوره إلى مادّة استثمارية سواء في إطار وطنيّ أودوليّ.

وبطبيعة الحال يبدومن الأساسيّ الإشارة إلى أنّه بالنّسبة إلى العديد من المدن - وتحديدا في العالم العربيّ والّتي تكون في متعلّقاتها الإيجابيّة قيمة معماريّة وعمرانيّة ضاربة جذورها في القدم- صار اليوم ذلك التراث العمراني مهددا، بالنظر إلى ما يجتاحه في العصر الجغراسياسي الداعشي الّذي يتوظّف فيه مشروع الهدم كرهان قصديّ عامل في الحدث العمراني.

ومسار المحووالهدم بعد الحراك الثوري في البلدان العربيّة، ولد - لعلّة وجوده الضّمنيّ الذي يشتدّ فيه الخطاب حول أحداث العنف إعلاميّا- خطابا آخر حول التّراث كأحد الدّلالات القيميّة للنزاعات غير الدّولية التي ظهرت في مسرحة الأوساط السّياسيّة ما بعد تلك الأحداث، وأثّرت خصوصا على النّسيج العمراني التاريخي. وهنا فإنّ النقاش حول «**المشاعر التراثية**» أصبح بناءا «سيميائيّا» تقرّر تأكيده كقصد تصوّريّ. ولئن كانت الحرب العالميّة الثانية إطارا مشهديّا وفضائيّا لإعادة التّفكير في الجسم المعماري المرتبط بالموروث وبالتقليدي، فقد انكبّ المجتمع الدولي على حماية التّراث الثقافي في أوقات

النـزاع المسـلح مـن خـلال اتّفاقيتـي لاهـاي لعامـي 1899م و1907م [1].

> **"لقد تولّد الفضاء العربي في ظلّ تفاعلاته الحضاريّة التّي أنتجت قيمة روحية على حبكة مكنونها المعماري المختلف"**

ورغـم الوعـي المـدرك الـذي تكـوّن عالميـا، لم تعـط تلـك التّحصينـات بمجـرّد تبنّيهـا في العـالم فاعليّـة في الواقـع العـربي الـذي جعـل مـن الدواعـش ثـوارا تربّعـوا عـلى عـرش القيـم القانونيّـة العرفيّـة منهـا والدّوليـة الفاصلـة بـين المقـام المـدني والهـدف العسـكري. وإنّ الإسـهاب في تعـداد مخلّفـات التّدمـير عـلى مسـتوى الوفيـات في قطـب الـصّراع عـلى السّـلطة، قـد يكـون مجـالا نموذجيـا لمحـض الصـدى المعـماري الـذي تعـرّض بـدوره للـزّوال.

ومـن ناحيـة منهجيـة، ينبغـي الانطـلاق مـن مبـدإ تغـيّر الموقـف إزاء الـتّراث بخصـوص تعلّقـه بنـزاع ذي صفـة غـير دوليّـة عـلى سـبيل الحـروب الكونيّـة، رغـم أنّ إشراعاتـه الدقيقـة تحيـل إلى الخيـوط الغربيـة الموصلـة للحدثيـة الدوليـة والتـي تجعـل مـن الصعـب عزلهـا بالأحـرى عـن تلـك الطبيعـة.

والمسـألة هنـا هـي أن نعـرف أنّ المسـار غـير الـدّولي لا يـزال موضـع شـكّ مـن حيـث فاعليتـه القانونيـة في حمايـة الـتراث، ولا سـيما أنّ الآليـات والإجـراءات التـي اعتمدتهـا اليونسـكو، لم تحـلّ في مختلـف تآليفهـا جـلّ المشـكلات. وبالمناسـبة نفسـها أصبـح مـن الـضّروري التدقيـق في عـمارة الانفصـال التـي أوجـدت في صميميـة القانـون الحامـي للـتراث إخـلالات مـا، لم توجّـه نتائجـه إلى مرتـاد معـيّن لحمايـة المنهـج المعـماريّ مـن التـآكل وسـط المعطـى السـياسيّ الـذي قـد تميـل رهاناتـه إلى اسـتقبال أورفـض المواقـف الدوليّـة.

وعـلى قـرار الجانـب الهنـدسي للمشـكلة التـي تتعلّـق بالانطـلاق مـن التفكـير الاسـتنباطي لعواقـب عامّـة وصـولا لمحـدّدات خاصّـة، فـإنّ المقـال الحـالي يفـترض أن يجيـب عـلى تأثـير الفاعلـين الدوليـين الـذي أدّى إلى فشـل تدخلهـم في مواجهـة

(1) - SCOTT (GB) : *The Hague conventions and declarations of 1899 and 1907*, Oxford University Press, New York, 1915, pp.100-129.

هـذا الـبركان، وبالتعبـير المذعـن الزائـل يتمظهـر بالمناسـبة نفسـها أسـئلة عديـدة: هـل نحـن بصـدد عـدم تكيـف القوانـين الدوليـة، عـلى الرغـم مـن تطوّرهـا، مـع النزاعـات الثورجيـة الداعشـية المحكمـة بأحـكام اللادولـة باعتبارهـا مختومـة بمنطـق إدارة الطوائـف الدّينيّـة التـي تحتفـظ بمسـاحات غـير قانونيـة وترفـض التفـاوض؟ أم أنّ النهائيـة المطروحـة أشـدّ تعقيـدا خصوصـا إذا مـا كان البحـث عـن الاسـتمرار والـدوام المعـماري يـدور بضـمّ دلالـة عبثيـة لمـدن تشـهد بالأسـاس إبـادة جماعيـة قبـل أن يكـون الحجـر في حـدّ ذاتـه مهـددا بالنهـب أوالدمـار؟

وبهـذه الطريقـة، وضعنـا الفرضيـة التاليـة: عـلى متنقّـل تناقـضي فـإنّ وجـود الحمايـة القانونيـة الدّوليـة للـتراث المعـماري أدّى إلى تكثيـف اسـتهداف هـذا المـوروث خصوصـا عندمـا يتموقـع البعـد الدّينـي داخـل نـزاع مـزدوج لطرفـين لم تنتـه بهـم الحـال إلى الحسـم في الانتصـار أوالهزيمـة إلى يومنـا هـذا ؟

1 - حماية التراث المعماري من الإرهاب

إنّ مـا يميّـز المنظـور القديـم القائـم عـلى الاعـتراف بالـتراث كـمادّة حيّـة داخـل المدينـة، أنّـه يكشـف عـن الموسّـع في النطـاق البعـدي والـذي اسـتخدم الـتراث مبكـرا عـن طريـق إعـادة إدمـاج المواد الأثريـة في الإنشـاءات الجديـدة، أوالـذي أدرك ضرورة حمايـة أماكـن العبـادة مـن القتـال. وتواصـلا في ذلـك القصـدي الثابـت والمؤسّـسي ، لم يكـن هنـاك حتـى القـرن العشريـن أيّ تمييـز بـين المبـاني القديمـة والمسـتحدثة المنسـجمة مـع الواقـع[2].

إنّ هـذه الحركـة سـمحت بإيضـاح التّصميـم المجتـاز بمعنـى أنّ المشـهد المعـماري المعـاصر صـار يقـع عـلى أنقـاض عمليـات الهـدم للـتراث القديـم، وهـذا الفصـل بـين حقبتـين معماريتـين قـد أدّى إلى صعـود مبـدإ الحفـاظ عـلى الـتراث مـا بعـد الحـرب العالميّـة في أوروبـا، وقـد تثبـت هـذا الوعـي عـلى مـدى الانتهـاكات التـي لم يكـن لهـا مـبرّر في النـزاع المسـلح الـدولي، وأسـفرت عـن معاهـدات تنظـم حمايـة الـتراث.

(2) - CRAMER(Johannes) & BREITLING(Stefan:) *Architecture in Existing Fabric*, Birkhäuser Architecture, 1er Ed., 2007, p.9.

> **"إنّ التراث المعماريّ ليس ظاهرة جماليّة جامدة، وإنّما تتحوّل إلى موضوعات تتوضعن داخلها كشاهد على تجربة"**

وإذا كنا نعلم مسبقا أنّ النهج التقليديّ القانونيّ في حماية التراث يفترض تعليق أسئلته على التسوية بين الدّول، فإنّ تحديد ما يمكن له أن يقدم في صراعات داخلية بين «**الدواعش والدولة**» ليس من السبيل الهيّن كونه يمهّد لقران قياسية مضادّة لطبيعته.

وبالنظر إلى هذه الظروف الجديدة، فقد اتّخذت تدابير إضافية من أجل تسوية الثغرات في اتّفاقية لاهاي لعام 1954. فوضع لهذه المعاهدة بروتوكولا إضافيا باعتبارها كانت موجهة في الأصل للطابع الدّولي خاصّة وأنّ الدول تعتبر هذا النوع من التسويات من قبل التدخل في سيادتها. وتولّد هذا البروتوكول نتيجة لحجم الدمار الذي حصل في دول البوسنة والهرسك وكرواتيا[3]، وجعل بالتالي التراث الأوروبي على غرار الإسلامي هدفا لانطلاق مسار«**الهدم**» و«**الإزالة**». وبحسب الفارق في نجاحها في قصديّة محوالتراث المعماري، فإنّ الجليّ من تقاليد المدن الّتي ضاع جمالها بعد إضفاء صفة « **التراث الشهيد**» أو«**الإبادة العمرانية** » عليها في الصّحف، أنّها تحرّضه الآمال حول العودة إلى إعادة صياغة اتّفاقيّة لاهاي لعام 1954.

هذا بالإضافة إلى بروتوكول ثان لعام 1999م وسّع من نطاق حماية التراث أثناء النزاعات غير الدولية، سواء وفقا للنهج التحوطي من خلال تدبيرين وقائيين أحدهما خاص والآخر معزّز، لم يعطيا أكلهما لعزوف العديد من الدول عن الانخراط فيهما، أووفقا لنهج الحفاظ في زمن السّلم. ومع ذلك فقد أضيفت معاهدة حمائية ثانية في عام 1972 لتشجّع بذلك معاهدة باريس الدول على الانضمام إلى قائمة التراث المراد حمايته.

وعلى مستوى المظهر، تعيّن في نافذة المجتمع الدولي ترتيبا نفسيّا يؤهله

(3)- CHASLIN(François) ;Une haine monumentale, essai sur la destruction des villes en ex-Yougoslavie., Descartes & Cie, paris, 1997.

أن يمارس ضغطا يفترض تنضّد نهج الشروع في تطبيق شعار من هذا النوع «**العمارة هي عند ما أريد**». وتلك الرّوح الإنسانيّة التي أريد نفخها في العمارة لم تتمكن واقعيا من إرجاع مستوى الجوهر إلى بروز ما يحنوبها للتفرد : ذلك أنّ الاستهجان الدّولي يفترض أن تمارس الشعوب ضغطا يتفاعل مع اللوم الدولي، غير أنه في الأغلب ما تميل تلك الكتلة الجماهرية إلى الدّفاع عن دولها في جسد الحادث السّياسيّ، ودعمها مما يجعل لها الحقّ المطلق في عدم احترام التراث العمراني والمعماري لها، ليكون دورها في إلزام السلطة التي تحكمها مجرّد حضور لنوع من الغياب.

وبطبيعة الحال، إذا كانت جلّ هذه المعاهدات تشترك اشتقاقيّا في نفس الأهداف التي ترجئ حماية التراث المعماريّ إلى حقيقته وأصله، فإنّ الدّول لا تعيش في ذات الزمن: فبكشف المحجوب، قد تكفل هذه المحاولات القانونية بتوحيد القواعد الإجرائية ولكنها لا تعني على الصعيد الميداني الاتّساق كمسعى يدّعي في آلياته دورا نشطا للدول. وكي نميز بين الوصف والتنميط، فإنّ القيام بوقفات في فهرست الممتلكات الثقافية يبين أنّ الدول لم تنخرط في نظام الحماية الخاص إذ أنّ خصم بناءات معماريّة فقط مسجلة منها موقع وحيد مدرج على لائحة التراث العالمي وهي مدينة الفاتيكان، أمّا الأربعة الباقون فهم ملاجئ (واحد في ألمانيا، وثلاثة في هولاندا)[4]. ويضاف إلى ذلك أيضا استبعاد الجماعات المسلحة غير الرّسمية، ذلك أنّنا نتكلم في بلورة تلك المعاهدات عن مؤسسة الدولة التي يمكنها لوحدها الموافقة على صكوكها القانونية.

ورغم أنّنا في مجال عمرانيّ تتركّب فيه الأشياء وتركب، بما يجعل الشكل المعماريّ لا يخضع فقط للفهم بل للمعقولية التي تذهب بالفهم إلى ما هوأبعد، حيث يتيح التغيير موقعا نلاحظ فيه تتابع الأشياء وانسجامها.

وهذا ما نلحظه في المادة 19 من اتفاقية لاهاي الّتي تتوخّى جعل إدماج

(4) - MAINETTI (Vittorio): « Des nouvelles perspectives pour la protection des biens culturels en cas de conflits armés: l'entrée en vigueur du deuxième protocole relatif à la convention de La Haye de 1954 », in *International Review of the Red Cross*, Volume 86, N° 854, 2004, p341 ..

الجماعات المسلحة في إطار الحماية الخاصة للتراث أمرا ممكنا « **في حالة نشوب نزاع مسلح ذوطابع غير دولي، ينشأ في إقليم أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يتعين على كل طرف من أطراف النزاع أن يطبق على الأقل أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة باحترام الممتلكات الثقافية**»[5] . وبما أنّ السلوك

> **يبدومن الأساسيّ الإشارة إلى أنّ التراث العمراني صار اليوم مهدّدا بالنظر إلى ما يجتاحه في العصر الجغراسياسي الداعشي الّذي يتوظف فيه مشروع الهدم كقيمة قصديّة عاملة في الحدث العمراني**

أوالثقافة العمرانية تحتقر من يضع يده على الرموز الكونيّة العالمية للمدينة ، وهي إذن أعمال ليس لها مكان في العالم الموضوعي للرأي العام الدولي، فقد أصبح التراث العمراني محاطا بقاعدة مبدئية تهدف إلى حماية التراث المعماري من تلك التّصفية الثقافية بشكل مباشر وغير مباشر.

ولكي نفهم تصميم مبادئها في القانون الدولي، أولا وقبل كل شيء بالنسبة إلى الحماية غير المباشرة ، فلها ثلاثة مبادئ:

- مبدأ التّمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية.

-المبدأ التحوّطي الذي ينصّ على قاعدة منع الهجمات العشوائية التي لا تحدّد أهدافا عسكرية بعينها أوتستخدم سلاحا له تأثير يتفاقم ولا يمكن أن يكون محدودا مكانيا ممّا يستنفد بشكل عشوائيّ العمارة المدنيّة والأهداف العسكريّة معا[6].

- مبدأ التّناسب الّذي يدين شنّ هجمات عسكريّة تتسبب في فقدان أرواح بشرية أوتكون أضراره العمرانية مفرطة مع الإستراتيجية والرهانات السّياسية.

أما بالنسبة إلى حماية التراث المعماري والعمراني بشكل مباشر، فإنه يظهر

(5) - SCOTT (GB) : *The Hague conventions and declarations of 1899 and 1907*,op.cit., p.115.

(6) - UNESCO : *Deuxième protocole relatif à la Convention de La Haye de 1954 pour la protection des Biens Culturels en cas de Conflit Armé*, La Haye, 1999, p.3.

أنها آلية نسبيا مُرْضية من ناحية، فهي تسمح في سطح التّلاقي أن تجلها مدارات التحسين المزدوج للمادة التراثية سواء من خلال المستوى المدني اللامباشر أوالثقافي المباشر.كما أنها تنزاح تحت إدراك مغلوط ومحول لتنص على أولوية حماية الإنسان قبل الأشياء التراثية. وعلى دوام هذه الأولوية أمكن تغطية هدم الآثار وفقا لضرورة عسكرية حقيقية أحيانا، أومدعية أحيانا أخرى خاصة مع الصراع غير الدولي[7].

ومن الواضح هنا أنّ القانون الدّولي أعلن عن نفسه مسبقا هزيمته أمام الجماعات المسلّحة اللاّدوليّة، ولأنه في تلك التّجربة، بعلامات وشيكة، تدنوالعمارة أن تنفجر وتموت، حركة لا تتولد حولها سوى أن يطرأ القانون الدولي بهدوء لتكون حتّى إيمائيا لا فاعلة حافظة التلاشي كشكل من الزمن المعيش، خاصة عندما يدّعي اعتبار تلك الجماعات المسلحة مجرد أفراد مدنيين بارتكاب جرائم حرب. في حين أنّ تلك الجماعات المسلحة في الواقع ليست مجموعة من الأفراد بصرف النظر عن أدلجة سياسية محتملة. وهوما يلبّي شرط كراهية المدينة كمكان لسلطة جديدة وذاكرة جديدة، وإن كانت عمارة للقبور، فهي تلغي التّسلسل الهرمي للحقّ والالتزام الذي يمرّ عبر الاتّفاق مع الدول أوتطبيق الكفاءة التشريعية لجماعات مسلحة، لتقول لنا شيئا آخر. فتنتهك الجماعات المسلّحة القانون الدّولي، لتكون قادرة على محاربة الدّولة وإعادة تولّدها من جديد رمادها.

كلّ هذه المنظمات المسلّحة غير الحكوميّة تودّ لوتأخذ بزمام القوّة على دولة العدوّ، التي لها منذ البداية، تفوّقا اقتصاديّا وعسكريّا. ومن وجهة نظر تتيح فهم «**الانفصالات**»، يمكننا أن نرى أنّ هذا التفاوت في القوة ينفتح وينغلق على حرب غير متناظرة، وتتحوّل إذن الانتهاكات الموجّهة المباشرة لكسر منطق هزيمة المحاربين الدّواعش.

(7) - بونيو(فرانسوا): « نشأة الحماية القانونية للممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح ضمن إطار القانون الدولي الإنساني التعاقدي والعرفي»، اجتماع الذكرى الخمسين لاتّفاقية لاهاي لعام 1954 ضمن موقع اللجنة الدّولية للصليب الأحمر، الرابط: (https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5xff7b.htm) تاريخ الزيارة 23 - 11 - 2018.

والواقع أنّ سياج التّقسيم لأجل مستحدثة التّحكّم والسّلطة هي أيضا كتابة تخطها رغبة الميليشيات المسلّحة في ضمان بقاء قوّتها العسكرية، خاصة إذا كان من الصّعب منح معدّاتها، سواء بدفع أموال طائلة أوبموافقة طرف أجنبيّ: على سبيل المثال إغلاق حدود غزّة لمعالجة الحظر المفروض على مرور الأسلحة ولمواجهة القوّة العسكريّة المصرية تحت حكم عبد الفتاح السّيسي. وهذه الإمكانيّة في تأرجح كفّة القوّة العسكرية، لا تستبعد أيضا أن تنتج ترتيبات جديدة تأمل في أن ترتكب الدولة بدورها انتهاكات للقانون الدوليّ من شأنها أن تحرّك الغضب الدولي الذي سوف يمارس ضغطا على ذلك العدوّ المفترض.

> **"لئن كانت الحرب العالميّة الثانية إطارا مشهديّا وفضائيّا فإنّ هذا الوعي العالمي لم يعط فاعليّة في الواقع العربي الذي جعل من الدواعش ثوارا تربّعوا على عرش القيم القانونيّة العرفيّة والدّولية"**

ولكن هذا الخيار يقابله جدول محدود ومغلق من العلامات السّياسية؛ فبالنسبة إلى النّظام السّوري مثلا فإنّ الرّغبة في ضمان وجوده واستمراريته لاستمرار الدولة، توضع كأولويّة تتصدّر جوهر فعل القول وفهم القول حتّى على النطاق الدّولي (أي افتراضيا علامته التّجارية لدى القوة الغربية). فوفقا له هذا الغرب متواطئ بالفعل في هذا الوضع من خلال دعمه للجماعات المسلّحة ، حتّى أنّ هذه الجماعات تحتوي مقاتلين أجانب أوروبيين وإسرائيليين. ونذكر أنّه قد تمّ تدمير مآذن ومدن مأهولة بالسكان من قبل الدولة في سوريا لتحوّلها إلى أماكن تختبئ فيها الأسلحة أويطلق من خلالها الرّصاص.

هكذا تحوّل التراث العمراني والمعماري إلى هدف متلاش لأنه ببساطة صار معلّقا على الطرفين، ولكنه في الآن نفسه يموت كموضوع ويشتدّ إيقاع الهدم فيه إذا ما تحوّل في فصله الشّهير الداعشي إلى هيئة حضور سياسيّ ترمز في آونته إلى هويّة الخصم. وفي هذا السّياق صار تدمير الآثار الثقافية والمعمارية -

مثل مرقد النبي يونس ومئذنة الحدباء التاريخية في العراق والمسجد الأموي في مدينة حلب السورية- مقدّمة القول.

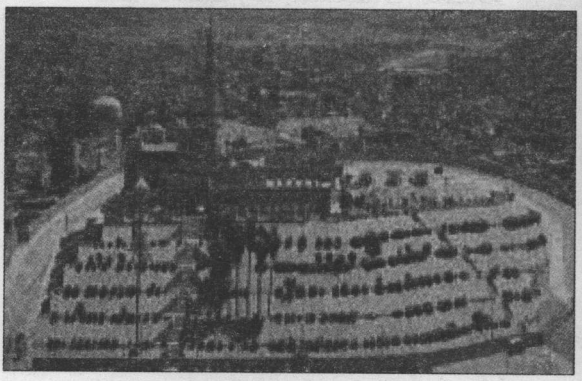

قبل التدمير

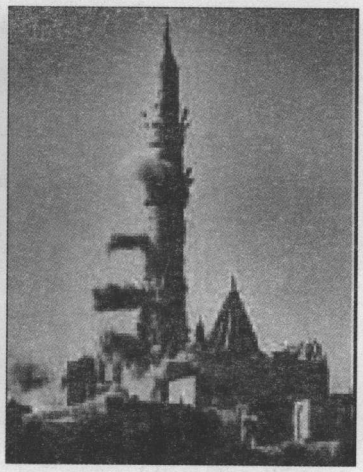

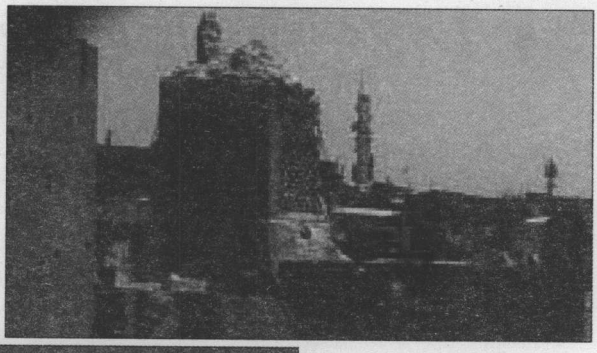

بعد التدمير

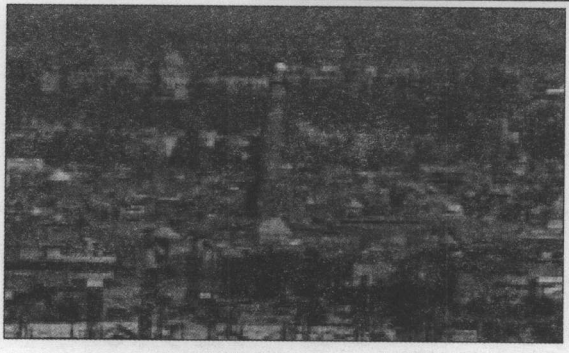

تدمير مرقد النبي يونس في العراق

(8) - الصورة الأولى من موقع: صوت Ultra 23-07- 2017، الرابط: (https://www.ultrasawt.com)، تاريخ الزيارة 20 - 11 - 2018. والثانية موقع سكاي براس 06 - 07 - 2017 ، الرابط: (https://www.skypressiq.net/2017/7/6/)، تاريخ الزيارة 12 - 10 - 2018.

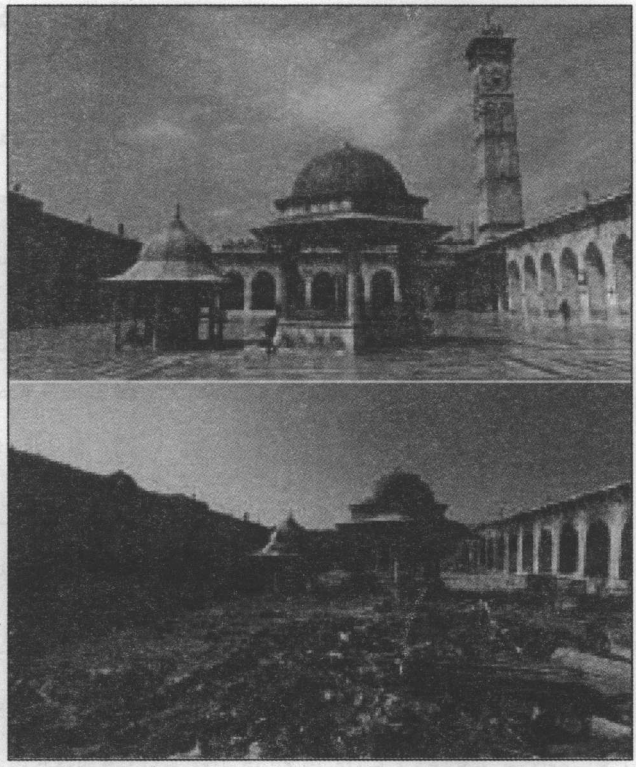

تدمير المسجد الأموي في حلب- سوريا [9]

ومثلما بدأ نسق الصّراع في سوريا أوّلا تحت شعار الثورة لكسر جدار الخوف مع النظام ، سرعان ما تحوّل فيما بعد عسكرته إلى حرب ضدّ الشّعب وتراثه الثقافي لإقامة خلافة في الشّرق الأوسط. وصار بذلك الحجر مثل آنية، متعلّق بها قيمة حزبيّة ما، أوعلى ذمّة استعمالات دينية لأغلبية سنية (72 % من السكان) لم تعد تقبل بسيطرة الأقلية العلوية عليها.

وهكذا، فإنّ قيم القانون الدولي بالنسبة إلى الفكر الدّاعشي صار دون معنى، لأنه لا يخضع لمفهومهم الدّيني، إضافة إلى أنّ تدمير الممتلكات الثقافية فضلا عن الاتجار غير المشروع أونهب المجموعات أصبح مصدرا للتّمويل، وهويّة جديدة في الآن نفسه تأمل بواسطته فرض معاييرها على العالم.

(9) - موقع الفنار للإعلام: 20 - 02 - 2014، الرابط (https://www.al-fanarmedia.org/ar/2014/02/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB)، تاريخ الزيارة 23 - 11 - 2018.

2 - التّفكير في العمارة ما بعد الإرهاب

إنّ انتهاك معايير حماية التراث العمراني والمعماري يثير اهتمامنا على مستوى الفعل ما بعد الكلام. وإن كان الهدم يعني القدوم، فإنّ التسلسل الهرمي للعقوبات لمحاصرة فاعليّة الكيانات المسلّحة المناهضة لدولة أوحتّى الدول نفسها تعني الاستقدام.

والواقع أنّ المسؤوليّة الدّوليّة إزاء الاستعجال لهدف ذي أولويّة يتمثل في وقف التّدمير ليس غامضا تقليديّا ولا يخفي إشكالا ما : فبالأحرى يظلّ مرئيّا ومحسوسا ويحمل المسؤوليّة للدّولة حتّى في إطار نزاع غير دوليّ ، حيث قد يخفي من خلاله رغبة في التّدمير الدّقيق، فيصبح هذا الطابع غير الدوليّ محرّضا على المنعدم المعماري.

ولكن لا أحد متأكد من فاعلية تطبيق مطابقة العقوبات الدّوليّة على الجماعات المسلحة، فلا يمكن أن تنتسب لها مسؤولية قانونية ما إلا إذا نجحت تلك الكيانات المسلحة في الحصول على مقعد سياسيّ بعد نصر تامّ يمكّنها من إنشاء دولة جديدة تستطيع أن تقطع على حدّ مزاعمها مع «**الجمهورية الملكية**» التي اشتغلت كنموذج سياسيّ طويل المدى للأنظمة العربية أوأنّها في الواقع تولّد دكتاتورية دينية أخرى أكثر خطرا. وفي غير ذلك العقد الذي يحوّل النزاع المسلح إلى حتمية واضحة الدلالة، جليّ الحضور، فإنّ دور العقوبات الدولية المسلطة تظلّ مدفوعة بالأبواب... شعثاء ... غبراء، ولوأقسمت على الله لما برها.

وبذات الطريقة ، يعاقب مرتكبوجرائم تفقير التراث الإنساني بحسب مبادئ المسؤولية الجنائية الفردية وليس باعتبارهم جماعة. وهذا التوارد لمسؤولية فردية يماهيه خطاب المقاومة خاصة أنه في عديد الحالات صارت الإيدولوجيا المتطرفة لا تتردّد في إزالة المدينة بشراسة معلنة حربها ضدّ القانون الدّولي. وإن اتّضح أنّ تجريم الهجمات على التراث المعماريّ لا يفي بغرضه على

أساس المعاهدات المجعولة لحماية التراث الثقافيّ مباشرة، ولكن يحقّق مصداقيته مع القانون الدّوليّ الإنسانيّ الذي يمكّن من أن يطبّق جنائيا قانون جرائم الحرب. فعلى سبيل المثال من الممكن مقاضاة المنظمات المسلحة في المحكمة الجنائية الدّوليّة الّتي تضع تدمير التراث المعماري (الزّمن الثقافي) على درج ترادفيّ بتساوي جرائم الإبادة الجماعية (الزمن المعيش) كونه يتماهى في انتهاك عادات الحرب.

"إنّ الإسهاب في تعداد مخلّفات التدمير على مستوى الوفيات في قطب الصّراع على السلطة، قد يكون مجالا نموذجيا لمحض الصدى المعماري الذي تعرّض بدوره للزّوال"

وفي هذا التأليف، لا تكون العقوبة لوحدها كافية لتعبئة مخاوف المجتمع حول سياق الحفاظ على هذا التراث، فلا بدّ من توسّع تحديث العمارة خاصّة بعد أن حوّل الثوار المسلّحون مستقبل المدينة إلى غير المتأكّد، ومثل الوهم تماما، وفي هذا الفضاء القانوني صار التّدمير ضربة تدفع في الزّمن الواحد والزّمن المتعدّد، ليحفّز لا فقط إدارة الحفاظ على التراث زمن الحرب بل في نطاق سلميّ متماهيا مع المستقبل.

ولعلّ أوّل بعد إنشائيّ يتّجه نحوإعادة بناء ما تهدّم بعد الحرب، قد أفرز العمارة التّفكيكيّة الثائرة على ما آلت إليه ما بعد الحداثة التي أساءت التعامل شكليا مع التراث، وأفرزت لغة معمارية مربكة للتعبير عن الفوضى: اللامألوف والمتلاشي والعابر ، واللاهدوء واللااستقرار حلّت ككيان جديد لهيكل العمارة لينتج الشعور بالقلق.

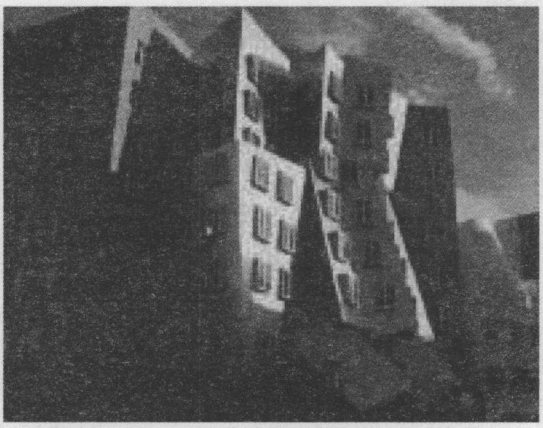

العمارة التفكيكية

وعلى ذمّة هذا الاستعمال الجديد في الفكر النظري المعماري الذي أخلّ بالمشهد العمراني بتشويش المبنى ، صارت العمارة ذاتها مثقلة بقيمة جمالية عدوانية، أخضعت «الخطر» أو«الحرب» إلى جمالية ماديّة وعقلانيّة خالصة. وتلك المناسبة الاحتماليّة للتجديد هي في الواقع لم ترجّح معماريا المرور من موضع إلى موضع آخر، ولم تدشن حدثا، إنما كثفت من ذلك «**الإرهاب**» لتدخل في تصميم العمارة كمنعرج انعكاسيّ.

وهذا التوجّه وإن افترض أنّ شيئا ما لا يمكن أن يكون في نفس الوقت قديما وله بداية زمنية، أوكما يرى المعتزلة أن يتحول من حالة العدم إلى الوجود، فإنه أوجد سبيلا للتّركيز على الحادث لحفظ بشاعة ما ترتكبه الحروب أكثر من البناء نفسه، كما هوالحال لأنقاض الكنيسة التذكارية في برلين كشاهد على الحرب العالمية الثانية.

الكنيسة التذكارية في برلين [10]

حتى أنّه في هذا الإطار قد تمّ أيضا إحياء الصّراع السّياسي والعسكري بين الإمبراطورية الأشورية والمصرية من خلال تمثل الموروث الأسطوري البابلي، وإضفاء سمة التاريخانية على البنية المعمارية المعاصرة. ورغم ما اتسم في الظاهر بأنّه (أي إحياء الموروث) يبحث في تقريب الأزمنة وإيجاد حوار بين العمارة والتاريخ، فإنّ هذه العلاقة الفكرية المتبنية للرموز الأسطورية لم تكن لها قدرة على تبنّي وتوليد المنظومة الصّورية سوى بما يخدم فهمها اليوم للعمارة كفنّ صوريّ يعمّق الدّلالات، ويفتح آفاق التأويلات لما يمتلكه العنصر الرّمزي من توظيفات جمالية تكتنف مدلولاته. لقد تمّ استثمار الميثولوجيا فنيّا وتشكيليّا باعتبارها فحوى النظم العقائديّة للحضارات القديمة تروي أحداثا تاريخيّة حدثت لمجتمعات بدائيّة وقعت في بداية الزّمان [11].

إنّ بناء النّتاج المعماري في ضوء هذه العمليّة من الاستثمار الميثولوجي تبدوصوريّة وظاهريّة غير متآلفة مع مفرداتها الأصليّة الّتي تعمل على إضفاء شيء من الغموض في فهمها خاصّة مع منظومات فكريّة مختلفة مع ما يجاورها

(10) - موقع : موسوعة المسافر، الرابط: (https://www.travelerpedia.net/de/city/برلين-بندسلاند:برلين/attractions/كنيسة-قيصر-ويلهلم-التذكارية) تاريخ الزيارة 19 - 11 - 2018.

(11) - مرسيا إلياد (1907 - 1986) : (Mircea Eliade) مؤرخ أديان وفيلسوف ، له مؤلفات في أدب الخيال وأدب الرحلات والسير الذاتية، وتاريخ الأديان وفلسفة الأديان.(انظر: الرّابط: (ar.wikipedia.org/wiki/ميرتشا_إلياده) تاريخ الزيارة: 14 /11 /2018).

مـن بنـى فكريّـة ماضيـة. فـكان الهـدف الأسـاسي هوتقليـص المسـافة الفاصلـة بـين الواقـع والخيـال لإتاحـة فرصـة تأمليّـة وإحيـاء المتعـة الجماليّـة المنسـحبة عـلى البنـاء مـن خـلال تلـك الأسـطورة ذاتهـا. فالمطاوعـة (Flexibilité) منحتـه القـدرة عـلى التشـكل وفـق رؤيـة المعـماري الفكريّـة والجماليّـة فقـام ببـتر أحـد عنـاصره عـن سـياقه الأصـلي وإدماجـه في سـياق جديـد، ليشـعّ العنـصر الأسـطوري كخلفيّـة قرائيـة لذلـك البنـاء المعـماري. كأن يكـون عـلى مسـتوى الشّـكل أوالوظيفـة.

أمّـا بالنّسـبة إلى الشّـكل فقـد تأثـر عـلى سـبيل المثـال المهنـدس المعـماري فرانك جـيري (Frank Gehry) [12] في تصميمـه لمتحف غوغنهـام للفـنّ المعـاصر - الّـذي بني عـلى ضفاف نهـر نرفيون الإسـباني ويمـرّ عـبر مدينـة بلبـاوإلى سـاحل المحيـط الأطلـسي- بملحمـة الخلـق البابليّـة التـي أشـارت إلى ملحمـة نـزل فيهـا «**الإلـه مـردوك**» مـن السّـماء إلى الأرض لخلـق البـشر. وهومـا قـام بترجمتـه معماريّـا في تصميـم متحـف، بحيـث كانـت لـه خاصيّـة «**التـدرّج الـرأسي**»؛ أي يتـدرّج حجـم الكتلـة المعماريّـة مـن أعـلى إلى أسـفل، ليتّسـع ويكبر شـيئا فشـيئا كإيحـاء لهبـوط الآلهـة مـن السّـماء[13].

تأثـر جـيري بأسـطورة بـرج بابـل المتوارثـة حيـث بنـى «**نمـرود**» برجـا مرتفعـا كتحـدّ للإلـه. وحسـب الرّوايـة العبرانيّـة عاقـب الإلـه «**ياهـو**» بنـاة البرج بالتشـتيت في الأرض، فاسـتوحى منـه الصّفـات الأسـطوريّة (الحجـم والارتفـاع والتـدرّج الـرّأسي)، إضافـة إلى اعتـماد كتـل لهـا عـدت تشـكيلات متفرّقـة ومتناثـرة (كتصـوّر لنـزول العقـاب الإلهـيّ) [14]. وأمّـا بالنسـبة إلى الوظيفـة فقـد اسـتلهم جـيري مـن الزاقـورة كبـؤرة إشرافيّـة الهيئـة الّتـي تراقـب حيـاة النـاس، فأصبـح المتحـف أيضـا بـؤرة إشرافيّـة تراقـب الوافديـن مـن السّـياح على مدينـة بلباووترمومـترا.

صـارت اليـوم هـذه الوقفـات الغربيّـة، في عالمنـا العـربي المنهـك تحـت وقـع

(12) - فرانـك جـيري :(Frank Owen GEHRY) مهنـدس معماري كندي أمريـكي (1929) ، يُعـرف بمنهجيتـه النحتيـة والعضويـة في التصميم.(انظـر: الرّابـط:https://www.marefa.org/%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%83_%DA%AF%D9%8A%D8%B1%D9%8A). تاريـخ الزيـارة: 14 /11 /2018.

(13) - حمـزة (عبـاس عـلي): «آليـة الأسـطرة: قـراءة في صيـغ توظيـف الأسـطورة في العـمارة المعـاصرة»، **المجلـة العراقيـة للهندسـة المعماريـة**، الجامعـة التكنولوجيـة، بغـداد، العـدد 3، 2006، ص ص 225 - 246.

(14) - المرجع نفسه، ص ص 225 - 246.

الدّواعش تدعونا للتفكر في العودة إلى المستقرّ المعماري، عودة لا نريدها توجيها جليا نحوالتسارع في تقليد الغرب ، « **بما أنّ السرعة ليست إلا الشيخوخة في العالم المحمول بالعنف، ونحن لا نذهب إلى أي مكان، نحن نكتفي بمجرد أن نذهب وأن نعود لصالح السرعة، لصالح الفراغ** »[15]، فيكون عالمنا لذلك مجرّد امتداد مستمرّ له. قد يتحوّل الإرهاب إلى فرصة تحمل في كينونة العدم مستلزمات إعادة التفكير في العمارة العربية الإسلامية وذلك الموروث سواء بناه الحكام أو انصهر في عرف الشعوب. وكون الروائع لا تولد من عدم والعلم الحقيقي هو من يهتمّ بالجزئيات، فمن المحتمل بعد أن أمسى الذكور من أكثر ضحايا الإبادة، أن تتموقع المرأة في عالم العمارة وفق استشعار يتناسى التفكير في الأحاديات باعتباره بديهة تعيش في عالم التصورات المجرّدة، وتتهيّأ لتجعل في عاداتها الجندرية رغم أنّ العمارة كصناعة لا تحتمل خطابا يقسم بين الجنسين، الجبال سهوبا بتجاهلها، كحقيقة مغلوطة لها.

> **هل نحن بصدد عدم تكيف القوانين الدّولية على الرغم من تطورها مع النزاعات الثورجية الداعشية المحكمة بأحكام اللادولة باعتبارها ؟**

وكما أنّ الرؤية تشكل جزءا من التجديد الانعكاسي الذي يتطلب الانتعاش الكامل للعمارة ، نتساءل على ضوء الدمار الذي بدأ كما طرحت ذات الإشكال الفنانة والباحثة الأمريكية ليندا نوخلين (Linda NOCHLIN) (1931 - 2017) المنتمية للحركة النسوية في أوائل السبعينات عندما سألت نفسها «**لماذا لا توجد فنانات تشكيليات كبيرات**»؟[16]

(15) - VIRILIO (Paul) *Vitesse et politique : essai de dromologie*, Galilée, Paris ,1977, p. 151.

(16) - LAFONT (Anne) & PORTERFIELD (Todd) : « Entretien avec Linda Nochlin »in *Varia*, N°1, 31, Juillet 2015, p.63.(file:///C:/Users/MAGANE/Downloads/perspective-5800.pdf).

خاتمة

إنّ المساعي الدولية للمساعدة في إعادة بناء التراث في أوقات الصراع قدّر لها أن تطور في ميدان صعب على واقع المدن العربية ما بعد الثورة، خاصة عندما يتعلق الأمر بنزاع مسلح ينزلق إلى الطائفية، ويراكب بتشكيلاته الدّغمائية وبتعشيقه لمواده الصلدة أن يثقل فاعلية القانون الدولي لهزيمته.

وبصرف النظر عن الحصاد القاتم للأرواح والكتابة الدرامية لإبادة قيم الهوية كاستراتيجية للهجوم رمزيا على الخصم السّياسيّ، يفترض أن يفرض «**علم آثار الأمل**» كجسم في مواجهة هذا اليأس الذي يتسلل إلى هذه الأماكن بما يثبت أكثر وأكثر أنّ وضع سياسة حكم لإدارة الوضع الكارثي يصبح تحديا في زمن الحرب: كإعادة التنظيم الرّسمي لصون التراث الثقافي بما في ذلك المتاحف، خاصّة إذا تكرس إطار مؤسّسي متناثر بين وزارة الثقافة ووزارة السياحة، وهذا يجعل التمفصلات والمناقشات بين إدارة الآثار والمتاحف معقدة للغاية. دون أن ننسى أيضا أنّ البنية التحتية للمتاحف على الصّعيد المحلّي في الواقع تظلّ مشوشة: فتتخذ أحيانا من القصور القديمة عمارة لحفظ الآثار، مع أنها لا تتوفر فيها الشروط لذلك وأحيانا أخرى يتمّ إنشاء البعض الآخر في إطار إقليمي لتجسّد مجموعات متكرّرة من الآثار في مكان آخر، لا تترجم فضاء مترابطا مع المشهد المحلّي للمتحف نفسه. وإذ يبدوبعد ذلك أنه في القراءة العامّة لشبكة المتاحف، تشعر الدولة بالقلق إزاء مستقبل تراثها بعد هذه الحرب خاصّة عندما تحرم من متطلباتها من الخبرة «**هجرة الأدمغة**»، والّتي توفّر القراءة والصّيانة العلمية للملكيات الثقافية. كذلك تتّجه الآراء والتصوّرات نحومحاكاة جانب آخر من التراث المعماريّ التي تتعلق بالبحث العلمي ومطالباته. وكما أنّ البحر بعد الحرب العالمية الثانية تحوّل إلى متحف مفتوح لباخرته المتكسرة على الأمواج ، وأعطى عنوانا جديدا لتصور البحر ما بعد الفتور الكنسي إزاءه ، فإنّ إخفاء المراد منه خفيا لم يعد فسحة سماوية. ففي ظل العوامل المناخية قد تتسبب في زوال وشيك للمواقع الأثرية التي تمّ اكتشافها حديثا لا تقلّ خطورته عن النزاع المسلح حتّى وإن كانت ليست مستهدفة مباشرة. وهوما يجعل عمارة ما تحت الأرض تتطلب على أرض الواقع شيئا من الصّيانة المستمرة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب

- CHASLIN(François) :*Une haine monumentale, essai sur la destruction des villes en ex- Yougoslavie.*, Descartes & Cie, Paris, 1997.

- CRAMER(Johannes) & BREITLING(Stefan) :*Architecture in Existing Fabric*, Birkhäuser Architecture, 1er Ed., 2007.

- SCOTT (GB) : *The Hague conventions and declarations of 1899 and 1907*, Oxford, University Press, New York, 1915.

- UNESCO : *Deuxième protocole relatif à la Convention de La Haye de 1954 pour la protection des Biens Culturels en cas de Conflit Armé*, La Haye, 1999.

- VIRILIO (Paul) :*Vitesse et politique : essai de dromologie*, Galilée, Paris ,1977.

ثانيا: المقالات

1 - العربية

حمزة (عباس علي): «آلية الأسطرة: قراءة في صيغ توظيف الأسطورة في العمارة المعاصرة»، **المجلة العراقية للهندسة المعمارية**، الجامعة التكنولوجية، بغداد، العدد 3، 2006 .

2 - الأجنبية

- LAFONT (Anne) & PORTERFIELD (Todd) : « Entretien avec Linda Nochlin »in Varia, N°1, 31, Juillet 2015, p.63.(file:///C:/Users/MAGANE/Downloads/perspective-5800.pdf).

- MAINETTI (Vittorio): « Des nouvelles perspectives pour la protection des biens culturels en cas de conflits armés: l'entrée en vigueur du deuxième

protocole relatif à la convention de La Haye de 1954 », in *International Review of the Red Cross*, Volume 86, N° 854, 2004.

ثالثا: المواقع الإلكترونية

- موقع سكاي براس 06 - 07 - 2017 ، الرابط: (https://www.skypressiq.net/2017/7/6/)، تاريخ الزيارة 12 - 10 - 2018.

- موقع الفنار للإعلام: 20 - 02 - 2014، الرابط (https://www.al-fanarmedia.org/ar/2014/02/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AB)، تاريخ الزيارة 23 - 11 - 2018.

موقع: صوت 2017 - 07 - 23 Ultra، الرابط: (https://www.ultrasawt.com)، تاريخ الزيارة 20 - 11 - 2018.

- موقع : موسوعة المسافر، الرابط: (https://www.travelerpedia.net/de/city/برلين-بندسلاند:برلين/attractions/كنيسة-قيصر-ويلهلم-التذكارية) تاريخ الزيارة 19 - 11 - 2018.

- موقع اللجنة الدّولية للصليب الأحمر، الرابط: (https://www.icrc.org/ar/doc/resources/documents/misc/5xff7b.htm) تاريخ الزيارة 23 - 11 - 2018.

- موقع المعرفة :

-https://www.marefa.org/%D9%81%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%83_%DA%AF%D9%8A%D8%B1%D9%)8A). 2018 / 11/ 14 .تاريخ الزيارة:

- موقع ويكيبيديا: الرّابط: (ar.wikipedia.org/wiki/ميرتشا_إلياده) تاريخ الزيارة: 14 /11 /2018).